

# استطلاعات الرأي العام والممارسة الديمقراطية في الوطن العربي: تفكير في وضع يتجاوز الراهن

سعيد بن سلطان الهاشمي (\*)

باحث وكاتب من عُمان.

## مقدمة

إن علاقة استطلاعات الرأي بالممارسات الديمقراطية علاقة وطيدة، ولدت بشكلها الحديث مع ميلاد الدولة الأمريكية، التي جسدت، وقت ميلادها، النموذج العصري لإدارة الدولة، حيث كلف أول كونغرس أمريكي شركتين أمريكيتين عام ١٧٧٤، باستطلاع آراء الجمهور، حول حروب الاستقلال. وفي عام ١٨٢٤، بدأت مسوحات الرأي بتوقع نتيجة التصويت في الانتخابات.

ومن دون الإكثار من الأمثلة التاريخية الدالة على هذه العلاقة، ومع تنامي الوعي بأهمية استطلاعات الرأي، يمكننا القول إن هذه العلاقة ناشئة على أساس الاحتياج من طرف الممارسة الديمقراطية، تجاه الوسيلة، التي هي ديمقراطية كذلك، ما دامت مقياساً لـ «وعي الأكثرية تجاه قضية ما تهمهم وتلامس مصالحهم، مادية كانت أو ثقافية» بحسب محمد شومان.. بل إن هذا المقياس (استطلاع الرأي) يذهب بعيداً في أهميته، من حيث قدرته على تحديد رأي الأقلية، ومعرفة تطلعاتهم تجاه قضية محددة. إن جوهر هذا التحديد، يكمن في أن ليس في إمكان صانع القرار تجاهل مصالح الأقلية في زحمة مطالبات الأغلبية؛ وهو المطلب الذي تطرحه، باستمرار، أدبيات الديمقراطية الحديثة، التي تؤكد دائماً أن الديمقراطية ليست في أحد تعريفاتها إلا حكم الأكثرية، مع احترام رأي الأقلية، وعدم الإضرار بمصالحها.

الموضوع الذي ستحاول الورقة البحث فيه هو: متى تكون استطلاعات الرأي العام داعمة للممارسات الديمقراطية؟ وما هي الظروف التي تعطل هذه العلاقة؟، ثم، هل في إمكان هذه الاستطلاعات أن تعزز ثقافة الديمقراطية، ومن ثم تكون معززة للممارسات الديمقراطية؟

إن البحث في العلاقة بين الديمقراطية والرأي العام، وأيهما يشكّل الآخر، بحث معقد وعميق، شائك وملتبس، إلا أن النظر إلى الديمقراطية على أنها سبب ونتيجة للرأي العام، يحتم علينا مسؤولية سبر أغوار هذه العلاقة، وإعطائها حقها من البحث والتأمل.

## أولاً: العلاقة بين الرأي العام والديمقراطية

تعددت الدراسات المتخصصة، التي قدمت رؤى معمقة بشأن مفهوم استطلاعات الرأي العام، وتطوره الاصطلاحي، والموضوعي والوظيفي<sup>(١)</sup>. كما وقفت أوراق وبحوث علمية متنوعة على أهمية استطلاعات الرأي العام، وأخرى على تحدياتها وعقباتها في وطننا العربي، وثالثة على انعكاساتها على عملية الإصلاح والديمقراطية.

هذه الورقة معنية في الأساس بعرض بعض عوائق استطلاعات الرأي العام، والممارسات الديمقراطية، مع اقتراح بعض حلول تتجاوز المشكلة القائمة، وهي افتراضنا أن هناك هوة بين استطلاعات الرأي العام والممارسة الديمقراطية في الوطن العربي.

ولعل المقام لا يتسع للإبحار في جميع تفاصيل المفهوم، وتطوره التاريخي، إلا أن الباحث يرى، وفي معرض التعريف باستطلاعات الرأي العام، أنها قياس لآراء عينة من مجتمع ما، في وقت محدد، تجاه مسألة عامة، يعبرون فيها عن موقفهم بالتأييد أو الرفض، وتهدف عملية القياس هذه إلى تحقيق مصلحة عامة.

أما الممارسة الديمقراطية، التي نعنيها في ورقتنا هذه، فهي «ممارسة يومية تطال جميع مناحي الحياة، فهي ليست أسلوباً للتفكير والسلوك والتعامل فقط، كما أنها ليست أشكالاً مفرغة الروح أو مجرد مظاهر، إضافة إلى أنها ليست شكلاً قانونياً فقط، وليست حالة مؤقتة أو هبة أو منحة من أحد، وإنما هي حقوق إنسانية لا غنى عنها، وهي قواعد وتقاليد تعني الجميع وتطبق على الجميع دون تمييز»<sup>(٢)</sup>.

فحقيقة الممارسة الديمقراطية تعني ما هو أوسع من مجرد ورقة تلقى في صندوق الانتخاب أو مقعد تحت قبة البرلمان؛ الديمقراطية تشتمل على:

– مبادئ تتمثل في الحرية والمساواة، وفي مقدمتها الحرية الشخصية، وحرية العقيدة، وكذلك حرية الرأي، وغيرها من الحريات العامة، التي تكفلها الدساتير الديمقراطية وتنظمها

(١) انظر، على سبيل المثال لا الحصر: محمد شومان، إشكاليات قياس الرأي العام: مصر نموذجاً (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩)؛ عامر حسن فياض، مقدمة منهجية في الرأي العام وحقوق الإنسان (عمان: دار زهران، ٢٠٠٢)، ومحمد منير حجاب، أساسيات الرأي العام، ط ٢ (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠).

(٢) عبد الرحمن منيف، الديمقراطية أولاً... الديمقراطية دائماً، ط ٤ (بيروت: الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي للنشر والتوزيع، ٢٠٠١)، ص ٩، ودانييل يانكوفيتش، الديمقراطية... وقرار الجماهير.. كيف تنجح الديمقراطية في عالم أكثر تعقيداً، ترجمة كمال عبد الرؤوف (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ١٩٩٣).

القوانين، كحرية التعبير، وحرية النشر، وحرية الاحتجاج، وحرية التنظيم النقابي، وحرية التنظيم الاجتماعي، وحرية التنظيم السياسي والمساواة، ورفض التمييز على أساس الجنس أو اللون أو الأصل أو الدين أو اللغة.

– قيم تتمثل في التسامح، والحوار، والتنوع، والتعددية، والقبول بالآخر.

– آليات تتمثل في نظام انتخابي سليم، يضمن للفرد الاختيار الحر والمشاركة في صنع القرار ومراقبته، والتصويت واعتماد قرار الغالبية، وحماية مصالح الأقلية، والتعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة<sup>(٣)</sup>.

**تطال الممارسة الديمقراطية جميع مناحي الحياة، فهي حقوق إنسانية لا غنى عنها، وهي قواعد وتقاليد تعني الجميع، وتطبق على الجميع بدون تمييز.**

والديمقراطية التي أعنيها هنا هي تلك الحزمة الشاملة لعناصر حية من الحقوق التي يستحقها أي مواطن، كحق انتخاب أهل السياسة والحكم في مجتمعه، ووجود سلطة قضائية مستقلة لتطبيق حكم القانون، وحق تمتع جميع المواطنين بالمساواة السياسية والقانونية، وخضوع كل موظفي الدولة لحكم القانون، واحترام حقوق الأفراد والجماعات، وتمتع وسائل

الإعلام بالحرية، وتمكن الأقليات من ممارسة الشعائر والمعتقدات الخاصة بها بدون خوف أو تمييز، والفصل الواضح للسلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، وحق احترام الملكية الخاصة وحمايتها قانونياً، ووضوح عقوبة الفساد، والحد منه بواسطة آليات فعالة للمراقبة والمحاسبة<sup>(٤)</sup>.

وعندما نقرب من حال استطلاعات الرأي العام في منطقتنا، وإقليمنا العربي الكبير، نجد أن الرأي العام العربي ما زال يعاني التهميش، بل الإقصاء في أحيان كثيرة، في مجمل القضايا الحياتية التي تهتم؛ فهو متهم من قبل الأنظمة السياسية الحاكمة بالتسطح والمراهقة، أو عدم الموضوعية. لذلك لا تحمل تلك الأنظمة أي مقدار من الاحترام والتقدير لعمليات استطلاع الرأي العام التي تُجرى على الجماهير العربية. في المقابل، ما زالت الجماهير العربية نفسها تعاني غياب الديمقراطية، وانتهاك حرياتها العامة، وتغييب معلوماتها الوطنية الخام عن مداولاتها ونقاشاتها، والتضييق على المنابر التي تعبّر من خلالها عن آرائها بحرية، وشفافية؛ كالبرلمانات والصحافة، ومراكز الدراسات، والمؤسسات المستقلة للمعلومات، ودعم اتخاذ القرار.

والديمقراطية ليست كذلك، كما هو معلوم ومُسلّم به، بدون رأي عام مصدره الشعب،

(٣) أحمد الدين، «ترشيد العمل السياسي الوطني: نحو ممارسة ديمقراطية متكاملة»، ورقة قدمت إلى مؤتمر التوافق السنوي الخامس، الكويت بتاريخ ٢٥/٣/٢٠٠٨.

(٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: سعيد بن سلطان الهاشمي، الأوتاد: قراءة في أثر الحرية وأخواتها على التنمية (بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٩).

وشعب يعيش في دولة أو مجتمع حر آمن مستقر. كما تتطلب هذه الديمقراطية صبراً وأناة، فلا يمكن تصورها بدون تمكين المجتمع من أخذ ما يكفي من الوقت لتطوير المقترحات، ومناقشة الخيارات الممكنة والاختناع بها واتخاذ القرارات لتنفيذها<sup>(٥)</sup>.

لذا، فإن اتساع الهوة بين الرأي العام والسلطة السياسية يخلق أزمة ثقة ومصداقية بينهما، ويعطل أي جهد للتنمية والبناء.

ويمكننا هنا إيراد بعض مما تعانيه استطلاعات الرأي العام في الوطن العربي، فهي:

- تُتهم بأنها غير موضوعية، ومسيّسة، وتتحكم فيها جهة التمويل الصادرة منها.

- تُتهم بأنها تدار وتوجّه من الخارج وفق أجندات خارجية.

- تعاني غياب ثقافة البحث العلمي.

- تعاني تغييب المعلومة الخام، غير المسيّسة أو المشوّهة.

- تعاني شح الإحصاءات والدراسات الموثقة والمتوافرة بقواعد بيانية معروفة.

- تعاني قلة، بل ندرة، في مراكز البحوث والدراسات المستقلة في الأهداف والتمويل، قترياً وقومياً.

- تعاني شيوع أفكار الخوف من هذه الاستطلاعات لكي لا تكون أداة تعقّب من قبل الحكومة على شعوبها.

- تعاني التعدي على الموضوعية والمنهج العلمي عند إجراء هذه الاستطلاعات؛ فكثير منها يجري بأسلوب إعلامي أكثر مما هو علمي.

- تعاني تغييب دور مؤسسات المجتمع المدني عن عمليات استطلاع الرأي.

- تعاني غياب الشفافية عند نشر النتائج، لأسباب يختلقها القائمون على هذه الاستطلاعات، كالحفاظ على اللحمة الوطنية أو تجنب الفرقة و(الفتن).

أما أبرز ما تعانيه الممارسة الديمقراطية في وطننا العربي، فيمكن في التالي:

- الاستبداد في صناعة القرار، وخاصة السياسي والاقتصادي.

- ندرة أكسجين الحرية في كل مفصل من مفاصل الجسد العربي.

- عدم احترام العلم والعلماء والفكر والمفكرين.

- تبني نماذج صورية في العمل المؤسسي، وخاصة في مؤسسات ك: البرلمان، والقضاء، والصحافة.

(٥) محمد بوبكري، الديمقراطية في زمن العولمة (الدار البيضاء: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠١)،

- تخوف السلطة السياسية من الرأي العام لكي لا يكون نواة لمعارضة حقيقية.
- عدم وثوق النخب الحاكمة بأراء جماهير الشعب.
- عشوائية تحرك الجماهير العربية، وعدم مأسسة هذا الحراك، وتركز ضغطه على شكل منظمات ومؤسسات فاعلة، فالأمر لا يتجاوز تظاهرة هنا، واعتصاماً هناك، إضراباً محدوداً، هزياً هنا، أو عصياناً في الفضاء الإلكتروني الافتراضي بدون معزز حقيقي على الأرض.
- فقدان إيمان الجماهير بجدوى التحول الديمقراطي.
- تزايد معاناة المواطن العربي، وتعدد جراحه من فقدان الأمن الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والغذائي.
- ضبابية مستقبل الفرد العربي، ومستقبل أجياله، في ظل محدودية فرص العمل، والهدر غير المحدود في الموارد البشرية والطبيعية.
- تزايد عدد السكان، وتراجع نوعية التعليم، واتساع فجوة الأمية بمفهومها الحديث.
- التراجعات المستمرة في مجالات حيوية، كحقوق الإنسان، وحرية التعبير، واستقلالية مؤسسات المجتمع المدني.

## ثانياً: متى تكون استطلاعات الرأي العام داعمة للممارسات الديمقراطية؟

يقول بسمارك: «الرأي العام هو ذلك التيار اليومي الذي يغلب صوته على صوت الآخرين في الصحافة وجلسات البرلمان. ويتكون هذا الرأي بحق من باطن حياة الشعب، حيث ترفده عناصر سياسية ودينية واجتماعية».

لقد تعمق الإيمان بالدور الذي يحتله الرأي العام في الديمقراطيات المعاصرة؛ إذ لا غنى لعمليات اتخاذ القرار في أية دولة، من قياس واستطلاع القاعدة الجماهيرية والشعبية، لتقديم نتائج استرشادية دقيقة لاساسة النظم الحاكمة؛ تفيدهم في معرفة توجهات المجتمع، وتوقعاته، من قضايا مهمة تمس حياة الناس، وتقيس أداء السياسات المنفذة لتجويد معاشهم.

كما أنه «لا يمكن للسياسيين والمراقبين الاستغناء عن استطلاعات الرأي العام، لأنها كشف عميق للأفكار، والمشاعر، والتحييزات، والقيم، والسلوكيات التي تتميز بها البلاد»، بحسب جون زغبي<sup>(٦)</sup>.

---

John Zogby, «Political Polls: Why We Just Can't Live Without Them: The Use of Public Opinion Polls Has Increased Dramatically.» < <http://www.america.gov/st/usg-english/2008/April/20080523105638WRybakuH0.4027216.html> > .

إن الديمقراطية الحقيقية لا يمكنها أن تتطور، أو لا يمكن ممارستها بدون الرأي العام، الذي تغدو الدولة من غيره دولة استبداد. أما الدولة التي فيها السيادة للشعب، فإن الشعب هو المرجعية الشرعية في اتخاذ القرارات، ووضع السياسات، وتقييم أداء الجهاز التنفيذي الموكل له مهام الخطط الوطنية، كما لهذا الشعب الكلمة الفصل في انتخاب وتغيير الجهاز التشريعي والرقابي، وفق فترة زمنية محددة

### إن الديمقراطية الحقيقية لا يمكنها أن تتطور، أو لا يمكن ممارستها بدون الرأي العام، الذي تغدو الدولة من غيره دولة استبداد.

ومتفق عليها؛ فهذا الجهاز مسؤول أمام الرأي العام مباشرة، ما دام وكيله ومنوطاً بالدفاع عن مصالحه. الرأي العام أيضاً داعم رئيسي لركن مهم في البناء الديمقراطي، أي القضاء المستقل؛ فالقضاء النزيه يسند رأي عام مستنير، متيقظ، يراقب أداءه، ويقيم استقلاليته. الرأي العام كذلك، هو عُدّة مؤسسات المجتمع المدني، التي تعد الرثة

السليمة لأي مجتمع حضاري؛ إذ تشكل هذه المؤسسات منابر الإصلاح والتغيير التي يمتلكها الرأي العام للتأثير في محيطه وبيئته.

بكلمة واحدة، الرأي العام هو شاهد العدل على الممارسة الديمقراطية في المجتمعات الإنسانية، الحرة والمتقدمة، وهي التي تولى الإنسان غاية اهتمامها ورعايتها.

وعلى الرغم من الفجوة الواضحة بين صانع القرار السياسي والاقتصادي في الوطن العربي من جهة، والرأي العام بمؤسساته واتجاهاته، مقارنةً بباقي دول العالم، من جهة أخرى، فإن النمو المتدرج لتأثير الرأي العام في هذه المنطقة من العالم في السنوات العشر الأخيرة، لا يمكن تجاهله، وذلك لأسباب نورد منها، على سبيل المثال:

– القفزات النوعية والكمية التي حققها الإعلام العربي، وخاصة في شقه المرئي.

– التطور الهائل في مجال التواصل الإلكتروني، وثورة المعلومات العالمية.

– التقدم في مجالات النشر الإلكتروني المجاني، التي عززت من حرية التعبير عن الرأي، وخاصة المنتديات، والمدونات، والصحف الرقمية.

– تزايد اهتمام بعض الجامعات العربية بدراسة، وتدريب اتجاهات الرأي العام، وتأثيره في مسارات بناء الدول، وتطور مساهمات الشعوب، ومنها، على سبيل المثال، جامعة بيرزيت (فلسطين)، وجامعة القاهرة (مصر)، والجامعة الأميركية في بيروت (لبنان).

– حرص بعض النخب المثقفة على الاستعانة باستطلاعات الرأي العام، لتعزيز أطروحات الإصلاح، وأفكار التغيير التي ينادون بها، لمغادرة حالة الثبات والتعثر التي تلازم الوضع العربي.

إلا أن الاستطلاعات والمسوحات الميدانية للرأي العام لن تسهم إسهاماً حقيقياً في الممارسة الديمقراطية بدون توافر عدد من المناخات الممهدة لذلك التأثير والتأثر الإيجابي، المعمر للأوطان والإنسان، في آنٍ واحد؛ من هذه الشروط:

- توفر أجواء حرية الرأي، والمشاركة السياسية، فبدونها لا يستطيع الإنسان أن يشكل رأياً، في أي شيء، ومن أي شيء. كما أن الحرية هي الضامن المشترك، الذي يتفق عليه مواطنو أية دولة، كعهد وميثاق يجمعهم في مواجهة تقلبات الراهن السياسي، وهي أساس مهم، وركن ركين في تنمية الدول، وبناء ثقافة العمل الوطني.

- وجود اتحادات ومنظمات مجتمع مدني، لتنظيم هذا العمل (استطلاعات الرأي العام)، تسعى إلى وضع قواعد ومواثيق علمية وأخلاقية. كما تشكل جبهة ضغط وحماية، بحيث تعمل باتجاه توسع الاستعانة بها كوسيلة مهمة، وتكون مدخلاً رئيسياً من مدخلات صناعة القرار. كما أن هذه الاتحادات والمنظمات المدنية هي حماية للعاملين والمشتغلين في هذا القطاع من تقلبات الأمزجة والأهواء التي تحاول أن تحتكر العمل الوطني لنفسها.

- حضور مناهج البحث العلمي ومستلزماتها كمادة أساسية في المراحل الأولى لأنظمة التعليم العربية، والحرص على عدم التهاون أو التنازل عن صرامة وجدية هذه المناهج، لتخريج أجيال تُقدّر العلم وتحترم أدواته، وتحرص على تطويره كركن وطيد من حياتها، ومستقبلها.

- توفر البنية القانونية، والتشريعية، الضامنة لتدفق المعلومات، والإفصاح عنها، بشكل لا يسمح لأحد بأن يضمن بها، أو يتدخل فيها، تشويهاً أو تعديلاً. كما أن حرية البحث والإبداع يجب أن تكون محمية، ومشرعنة بنصوص قانونية صريحة، لا تقبل المصادرة أو التعطيل.

- شيوع ثقافة الشفافية، والمحاسبية، والصدق في المجتمع، وبشكل خاص في كل ما يتعلق بالمصلحة العامة، ليصنع سياقاً أخلاقياً مهماً. ويتمظهر ذلك في حرص مؤسسات الرأي العام وأفراده على كشف وتعرية أية ممارسة يتم فيها التهاون أو استغلال المال العام، أو الوظيفة العامة، أو تُهدر فيها الموارد الوطنية، بشرية أكانت أم طبيعية، وتوجيه ذاك الهدر إلى المنافع الشخصية، أو الفئوية أو الطائفية.

## ثالثاً: ما هي التحديات التي توهن العلاقة بين الممارسة الديمقراطية واستطلاعات الرأي العام؟

هناك جملة من التحديات التي في إمكانها تحييد أي تأثير ذي قيمة للرأي العام في الممارسة السياسية، أيّاً يكن نوع الوسيلة المستخدمة لقياس ذلك الرأي، وهي تحديات نتجت جراء تراكم تاريخي متصل ومكثف، تمتد جذوره بعمق إلى بدايات تشكل العقل السياسي، والأخلاقي العربي. كما إن علاجه ليس بالأمر السهل؛ إذ يحتاج إلى سنوات طويلة. وهنا نبرز بعضاً منه، من باب الاعتراف بالمشكلة، كأول خطوة في رحلة التشخيص، ومن ثم العلاج.

### ١ - الاستبداد

يأتي الاستبداد في طليعة هذه التحديات، وهو يشكل حجر الزاوية لتردي أوضاع الوطن العربي على الأصعدة والبيادين كافة. فلا غرو من تصنيفه أساساً لأي تقصير يوسم به أي

مجال، كبيراً أكان أم صغيراً، بعيداً عن السياسة، أو قريباً منها؛ فالاستبداد متورط في كل عطب أصاب العرب، أفراداً ومجتمعات.

وقد عرّف عبد الرحمن الكواكبي، صاحب كتاب **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**، الاستبداد بأنه: «تصرف فرد، أو جمع في حقوق قوم بالمشيئة وبلا خوف تبعة» وهو «صفة للحكومة المطلقة العنان فعلاً أو حكماً التي تتصرف في شؤون الرعية كما تشاء بلا خشية حساب ولا عقاب محققين». ورأى في هذا الاستبداد أصلاً لكل فساد، إذ هو «يضغط على العقل فيفسده، ويلعب بالدين فيفسده، ويحارب العلم فيفسده، (و) يغالب المجد فيفسده ويقم مقامه التمجيد».

إن الجهل والخوف وانعدام المبادرة لدى الرأي العام، كل ذلك قد يتسبب في تكريس حالة الاستبداد، فإذا صلّح عموم الناس، صلّحت بالضرورة شؤونهم، التي تأتي في مقدمتها الممارسة السياسية. ومن هنا تأتي أهمية يقظة الرأي العام، وحرصه الدائم على عدم التنازل عن حقوقه الإنسانية المشروعة، وإلا سيجد نفسه يساوم على الحد الأدنى من حقه في أساسيات العيش. «العوام هم قوة المستبد. بهم عليهم وصول ويطول؛ بأسرهم، فيتهللون لشوكته؛ ويغضب أموالهم، فيحمدونه على إبقائه حياتهم، ويهينهم، فيثنون على رفعتهم؛ ويغري بعضهم على بعض، فيفتخرون بسياسته؛ وإذا أسرف في أموالهم، يقولون كريماً، وإذا قتل منهم ولم يمتل، يعتبرونه رحيماً؛ ويسوقهم إلى خطر الموت، فيطيعونه حذر التوبيخ؛ وإن نقم عليه منهم بعض الأباة قاتلهم كأنهم بغاة. والحاصل أن العوام يذبحون أنفسهم بأيديهم بسبب الخوف الناشئ عن الجهل والغباوة، فإذا ارتفع الجهل وتنور العقل زال الخوف، وأصبح الناس لا ينادون طبعاً لغير منافعهم (...)، وعند ذلك لا بد للمستبد من الاعتزال أو الاعتدال»<sup>(٧)</sup>.

## ٢ - الفساد

يرتبط الفساد عضوياً بأي خلل تعانیه الدول والشعوب؛ فصمت الرأي العام إزاء تفشي الفساد في مجتمعاتهم، وفي العلاقات التي تنظم أحوالهم، نذير خراب، وتعطيل لأية ممارسة سياسية سليمة. والديمقراطية في بيئة الفساد ومستنقعاته وهم كبير، بل مثار تندر ونكتة. وفي بيئة كهذه، لا تتعدى استطلاعات الرأي العام كونها وسائل طيعة لخدمة الفاسدين، والمفسدين. تستخدم لمزيد من التكسب، أو التستر، أو السيطرة، أو الاستغلال والغش. وهي أبعد ما تكون عن الصدق، والحرص على كشف وتعرية المنتفعين، وناهيي المال العام، ومنفعي المحسوبية، ومستبيحي الوظيفة العامة.

(٧) انظر: سلام الكواكبي، «الاستبداد المرض المزمّن للأمة»، الكتب: **وجهات نظر**، السنة ١١، العدد ١٢٥ (حزيران/يونيو ٢٠٠٩)، ص ٤٠ - ٤٥؛ عبد الرحمن الكواكبي، **الأعمال الكاملة للكواكبي**، إعداد وتحقيق محمد جمال طحان، سلسلة التراث القومي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، وإسماعيل نوري الربيعي [وآخرون]، **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة**، تحرير علي خليفة الكواري (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥).

### ٣ - تقييد الحريات بالقانون

في الوضع الطبيعي، القانون هو الذي يحمي الحريات العامة، لكن عندما يسيطر المستبد على أدق تفاصيل الحياة، فيشرع تقييد الحريات، تُحيد تأثيرات استطلاعات الرأي العام على الأصعدة كافة؛ إذ تصبح «السرية» هي السمة الغالبة في المعاملات العامة، وتحرص الحكومات على تغييب المعلومات، ولا تهتم بوجود قوانين وطنية للإفصاح المعلوماتي، بل تعرقل، أو تشوه، قيام مراكز وطنية، أكانت عامة أم خاصة، لجمع وأرشفة، وتنظيم، وتسهيل الحصول على البيانات الوطنية الخام. في ظل ما سبق، لا أتوقع أي أثر ذي قيمة تستطيع استطلاعات الرأي العام أن تقدمه لأية تجربة سياسية.

### ٤ - الجهل، الأمية، الفقر

يُعتبر الجهل والأمية والفقر أبرز أعداء التنمية؛ فأثر لنتائج استطلاعات للرأي في مجتمع كالمجتمع الصومالي، أو أي قطر عربي تتجاوز نسب الأمية فيه ٦٠ بالمئة؟ وأية علاقة سليمة يمكن لتلك الاستطلاعات أن تدفع بها باتجاه ممارسات سياسية طبيعية، ونمو اقتصادي في مختلف البلدان العربية يتسم بالركود شبه الكامل على مدى عقدين ونصف عقد تليا عام ١٩٨٠؟ حيث نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية لم يتجاوز ٦,٤ بالمئة، أي أقل من ٠,٥ في المئة سنوياً. وفي عالم يعيش فيه أكثر من ٦٥ مليون عربي في حالة فقر، وأكثر من ٧٠ مليون أمي (لا يجيدون القراءة والكتابة)<sup>(٨)</sup>، فإن استطلاعات الرأي العام ليس لها تأثير إلا في النخب المتأكلة العدد والعدة.

### ٥ - الاحتلال

الاحتلال والتدخل العسكري هما من أكثر الأسباب تعطيلاً للتنمية الإنسانية؛ إذ بهما يتزعزع أمن الإنسان واستقراره، ومعهما تغيب أية ممارسة ديمقراطية نابعة من احتياج الإنسان، ورغبته الداخلية، ومعهما لا يمكن لذلك الإنسان المسلوب السيادة أن يمارس، أو أن يطور تجربته الديمقراطية النابعة من تراثه، المعالجة لواقعه، والمجودة لمستقبله. أما استطلاعات الرأي العام تحت الاحتلال، فما هي إلا دعاية للمحتل، وفرص جديدة لاستغلال موارد الوطن البشرية والطبيعية. ففي أجواء الاحتلال، تغيب المعلومات الصادقة، الواضحة، الشفافة، وتحل محلها الشائعات المغرضة، أو الاستطلاعات الموجهة إلى تفريق الإخوة، وزرع العداوات، والنعرات الطائفية، والفئوية، بدون اعتبار لوطن أو مواطن.

إن العراق، اليوم، وبوضعه الراهن، مثال حي للحالة النازفة التي يتسبب بها أي احتلال، مهما تكن ادعاءاته؛ فالعراق دليل أبلغ لتيه الديمقراطية في أنفاق القبيلة، والطائفة،

(٨) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية (نيويورك: المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٩)، ص ١٠ - ١٤.

والمذهب، والعرق، بدون اعتبار أو تقدير للإنسان المواطن، الراغب في وطن حر، بمؤسسات مستقلة وراسخة، وبتوزيع عادل للثروة الأكبر في المنطقة، زراعية، نفطية، صناعية، والأهم بشرية. ولذلك، يكون لاستطلاعات الرأي العام دور الملمع، والمبرر، لتلك الفئات التي تطمح إلى السيطرة على أكبر قطعة من الحلوى. بل ستقوم هذه المسوحات بدور تضليلي، تشبثي، حيال المواطن، الذي بدوره سيفقد المصداقية والثقة فيها، وفي ما تخلص إليه من نتائج.

## ٦ - التسليح التجاري

يعتبر هذا التحدي من أبرز موهنات العلاقة بين الممارسة الديمقراطية واستطلاعات الرأي العام في الوطن العربي عامة، وفي منطقة الخليج خاصة، وذلك بسبب فورة الثروة التي تمر بها المنطقة منذ أربعة عقود تقريباً. وتكمن خطورة هذا التحدي في الاختزال المخ الذي يتسبب فيه التسليح الاستهلاكي لأي استطلاعات تُجرى في هذه الأجواء. فعندما يتم بناء صورة نمطية في عقلية الإنسان العربي، مؤداها أن منتهى غايات هذه الاستطلاعات تكمن في تعظيم الأرباح التجارية، وتعزيز مكانة مؤسسات خاصة في المجتمع (غالباً ما تكون ملكاً لشخصيات نافذة في منظومة الحكم)، وعندما توجه أو (تبرمج) اهتمامات المواطن في حدود أساسيات معاشه، كالملبس والمأكل والمشرب، فإن هذا المناخ سيقود بالضرورة المجتمع في عمومه إلى الانشغال بهذه «المهارة الكبرى» عن أية مطالبه جادة، وصادقة لممارسة ديمقراطية، أو قُل الحد الأدنى من المشاركة السياسية، فيغدو المواطن عندئذ فريسة سهلة لتحكم الشركات الكبرى، وما تنتجه من سلع، أو تقدمه من خدمات، تتحكم في مصيره. أما مسيره الديمقراطي، فيقبع في آخر اهتماماته.

## رابعاً: هل في إمكان هذه الاستطلاعات أن تعزز ثقافة الديمقراطية؟

نعم، يمكنها ذلك، ويمكنها بالتالي تعزيز الممارسات والسلوكيات المرتبطة بثقافة الديمقراطية، لكن المسألة تحتاج إلى عمل مضمّن، وإلى اشتغال على جميع الجبهات، نورد هنا أهمها في هذا الشأن:

## ١ - تجسير الهوة بين مراكز المعلومات وعموم الناس (المبادأة في ملامسة الحاجات)

تحرص القلة المتوافرة من مراكز المعلومات واستطلاعات الرأي العام في الوطن العربي، على الإكثار من استضافة النخب، وتنظيم المؤتمرات الباذخة، واستبيان آراء طلاب الجامعات والكليات والمعاهد العليا، الأمر الذي يكرس الهوة الموجودة أصلاً بين عموم الناس بهمومهم وتطلعاتهم من جهة، ونخبهم المتعلمة والمتخصصة والثقافة، من جهة أخرى. وفي إمكان هذه المراكز المبادأة بطرح أهم حاجات الجماهير، والتحديات الأساسية التي تعرقل

عيشهم بكرامة وإنسانية، بدون الاستنكاف عن القيام بذلك؛ فقضايا التعليم، الصحة، الماء النظيف، التغذية السليمة، البطالة وغيرها من الموضوعات الأساسية، التي لا تستطيع أية دولة أن تسعى إلى ممارسة سياسية مستقرة، وعلى قواعد ديمقراطية، بدون استنفاد السعة الوطنية، واستنهاض الطاقات البشرية والمالية لمعالجة تلك المربعات، التي هي الأولى بالرعاية لأنها تلامس حياة الناس اليومية والمباشرة، وتقيس نجاح مؤسسات الدولة في إدارة شؤون رعاياها.

## ٢ - تجسير الهوة بين مراكز المعلومات وصناع القرار (المبادرة)

ما دام صنّاع القرار العرب زاهدين بشكل واضح بأعمال هذه المراكز وأنشطتها، وما دام هناك استصغار لنتائج ما يدرسه أخصائيو هذه المراكز وكوادرها وينظرون فيه، بما فيها المراكز التي أنشأتها الحكومات ذاتها؛ أقول رغم الجفوة الواقعة تلك، فإن من مسؤولية هذه المراكز، بل في مقدم واجباتها، المبادرة إلى عرض، وتقديم، ودفع الأفكار والرؤى الجديدة، والبديل بلا توقف أو تبرم أو ملل، أو انتظار التقدير والإشادة أو الإشعار بالأهمية. ولا بد أن تتصف العلاقة بين الطرفين بنكران عالٍ للذات، وصبر (أيوبي) غير ممنون، وإحاح علمي متواصل، وحرص دؤوب على الشراكة المجتمعية. ولعل من نافلة القول، إن تلك الشيم هي شيم العلماء والمتخصصين والمفكرين، لا شيم الساسة والتنفيذيين والإداريين.

## ٣ - تجسير الهوة بين العلماء والمفكرين والمتخصصين بالعلوم الإنسانية والاجتماعية، وتخصصات تطبيقية كالإحصاء والرياضيات لخدمة الصالح العام

يكتسب هذا المطلب أهمية بالغة، تقوم على ضرورة توحيد جهود الجبهة العلمية، وتركيز طاقتها للأخذ بيد المجتمع إلى رخائه السياسي، وتنميته الإنسانية الشاملة. فغاية العلم واحدة، وتكامل فروع ضرورة، ووسائله موحدة الهدف وإن تنوعت. لذلك، لا مصلحة ولا جدوى من اتساع التنافر بين الطرفين، فكلاهما يحتاج إلى الآخر، وكلاهما يحتاج إليه صانع القرار والمواطن، في آن معاً. والأرقام والإحصاءات، والبيانات، والمعادلات الحسابية، لا بد من استنطاقها فكرياً وفلسفياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً، وإلا ستفقد جدوى تأثيرها في القطاع الواسع من الجماهير. والأفكار النظرية، الفلسفية، النابعة من التعمق العقلي للفرد والمجتمع، لن تكون مقنعة بلا تدعيم، وتعزيز، وبرهان كمي محسوس من الأرقام، والحسابات، والإحصاءات.

ولنا في تجارب الأمم والشعوب المتقدمة أبلغ دليل، في توأمة العلوم، وتكاملية أدوارها، واحترام تخصصاتها، بدون إقصاء، أو تصغير، وهو ما انعكس على تكوينها الثقافي، والسياسي، والاجتماعي، والاقتصادي. وترجم بالتالي إلى سياسات، وسلوكيات، ومعاملات، تُعلي من شأن الإنسان، وتوسع له خياراته الحياتية المختلفة.

#### ٤ - تعزيز العلاقة بين المراكز ووسائل الإعلام والاتصالات الحديثة

لوسائل الإعلام دور صميمي في إقناع الناس، على اختلاف وظائفهم، وتنوع مراتبهم في العمل الوطني، قطرياً كان أو قومياً. إن وسائل الإعلام العربية، اليوم، أحوج ما تكون إلى لغة أكثر صدقية، واقترابات أدق نفعية لبسطها للناس، وسراتهم، في الوقت ذاته. وهذه مميزات لا تستطيع تقديمها إلا المراكز المتخصصة بدراسات الرأي العام. كما إن هذه المراكز بأمرس الحاجة إلى الإشهار، والإعلان عن الجهد المضني الذي تقوم به، تعميماً للفائدة العامة، وتعزيزاً للثقة التي يجب أن تسود بينها وبين الرأي العام.

كما أن صانع القرار نفسه لا يمكنه، عندما يحاصر بهذه الشراكة التنموية (بين وسائل

الإعلام الوطنية، ومراكز دراسات واستطلاع

الرأي العام)، أن يتجاوز المطالب الشعبية، ولا

يسعه تجاهل مستجدات الساحة الوطنية،

والأهم من ذلك هو أنه لا يقدر على الفكك من

المحاسبة العامة له، لأن الأدلة والبراهين

منشورة، واضحة، معلنه، ومرتكزة على أسس

علمية، ودراسات موثقة. وما الممارسة

الديمقراطية في مجملها إلا حزمة من السلوكيات

المعززة للشفافية، والمحاسبة، وحرية التعبير والنشر والتجمع، وهي أسس العمل الإعلامي

الحر، الذي يبني العقول المستنيرة، ويوجهها التوجيه الحسن، لتنمية أوطانها.

**يعتبر البرلمان الحاضن الأول،  
والدائم، تاريخياً، لاستطلاعات  
الرأي العام، بل يعتبر المحتاج الأول  
إلى قياس نبض الناس، والوقوف  
على تطلعاتهم الوطنية.**

ولعل من نافلة القول في هذا المقام أن تمتع الرأي العام بالتأثير يقتضي وجود قنوات

التعبير الحر والمنظم عن توجهاته ومواقفه، ويعتمد تحقيق هذا الهدف على مهنية ونزاهة

وتوافر الإعلام الحر المستقل. كما يجب التنبه إلى أن توافر الوسائل التقنية الحديثة للاتصال

والتواصل، مثل الهاتف الثابت والهاتف النقال والبريد الإلكتروني وحتى التلفزيون، قد يقصر

عمليات الاستطلاع على قطاعات محددة بعينها، وفئات ميسورة نسبياً، تمتلك مثل هذه

الوسائل، وهو ما يشوه نتائج الاستطلاع، لأنه يستثني قطاعات أو فئات واسعة من الشعب

محرومة عادة من توافر جميع أو بعض هذه الوسائل. والتحذير واجب هنا بسبب نزوع

بعض مؤسسات الاستطلاع إلى محاولة تقليص النفقات أو إتمام الاستطلاعات بسرعة، فلا

يتم أخذ عينات ميدانية بواسطة التجول والزيارات في المناطق والتجمعات السكانية النائية أو

الفقيرة في الأقطار العربية ذات الكثافة السكانية ومستويات المعيشة المتدنية.

#### ٥ - تفعيل البرلمان للوسائل العملية لمعرفة تطلعات قواعده الجماهيرية

كما أشرنا في مدخل هذه الورقة، يعتبر البرلمان الحاضن الأول، والدائم، تاريخياً

لاستطلاعات الرأي العام، بل يعتبر المحتاج الأول إلى قياس نبض الناس، والوقوف على

تطلعاتهم الوطنية. والبرلمان هو السلطة التي يعتبرها الرأي العام ممثله في منظومة الحكم،

فإبقاء التواصل معها بشكل حي، ومباشر، يطمئن الناس على أمانة من أوكلوهم مهمة الدفاع

عن مصالحهم، والاحتفاظ بقناة رفق مستمر للمستجدات. والشعب سيشعر بالأمان أيضاً لأنه شريك له صوته المسموع، والمقدر، لذا، سيحرص على التفاعل بصدق وجدية مع أي استطلاع يقوم به البرلمان عن طريق النواب، لتلمّس وجهات نظر قواعدهم الشعبية، مع ضرورة التنبه إلى سلبية شيوع استطلاعات الرأي في فترة ما قبل الانتخابات، ومحاولة التأثير في توجهات الناخبين.

بكلمة واحدة، يأتي البرلمان في طليعة المؤسسات المعنية ببناء الثقة في استطلاعات الرأي العام، وبالتالي تعزيز ممارسة ديمقراطية فاعلة، وملموسة، وغير منقطعة.

## خاتمة

لقد غدت استطلاعات الرأي العام من أهم معززات الديمقراطية؛ إذ إنها تشكل المرآة العاكسة بصدق، للتحوّلات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية لأي مجتمع، الأمر الذي يضع المؤسسات والمراكز العربية المعنية بهذا الشأن أمام مسؤولية مضاعفة، لتأصيل هذه الممارسة، والحرص على نشرها في كل مفصل من مفاصل صناعة القرار العربي، والمطالبة بتضمين مناهجها، ووسائل تعلمها، وتعليمها، في المراحل الباكورة للناشئة العرب؛ في المدارس والمعاهد والكليات والجامعات. كما على النخب العربية، والمتخصصين في جميع العلوم، التطبيقية منها والإنسانية، أن يوحّدوا الجهد لتطوير هذه الاستطلاعات وتوظيفها واستخدامها في أغلب الممارسات العلمية، والعملية، مع أهمية توسيع المناطق والحقول التي تغطيها هذه المسوحات، لتشمل اهتمامات رجل الشارع البسيط، وتطلعات المواطن المتمدن، الحالم، بوطن آمن مستقر، لنفسه، ولأجياله. كما على المؤسسات المعنية بالاستطلاعات أن تلتزم بالشفافية والمهنية والموضوعية لدى إجراء الاستطلاعات لاعتماد عينات متنوعة (وغير مكررة) من فئات الشعب، وعدم الاقتصار على العينة نفسها، بالإضافة إلى حرصها على الرقابة والتقييم الشامل للكيفية التي تطرح من خلالها أسئلة الاستفتاءات والاستطلاعات.

في المقابل، على صنّاع القرار في المجالات المختلفة تجاوز حالات الزهد، والتجاهل والخوف من هذه الاستطلاعات، إذا ما أرادوا خدمة أوطانهم بالطريقة الأقرب إلى حاجاتها، وتطلعاتها إلى بناء المستقبل، وتحاشي مفاجآته □